النخبة الحاكمة وأزمة القرار السياسي في دول المغرب العربي

The ruling elite and the crisis of political decision-making in the Arab Maghreb countries

***د. ابراهيم سعد الشاكر فزاني**
جامعة يحي فارس - المدية
chakerfezzani@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/01/31	تاريخ القبول: 2022/04/27	تاريخ النشر: 2022/06/10

ملخص :

عملت السلطة السياسية في دول المغرب العربي على تسويق حالة سياسية أساسها تبني نظام التعددية والديمقراطية بما يتضمنه من المشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة والتنافس بين الأحزاب السياسية وإطلاق حرية الرأي والتعبير لأفراد المجتمع.

غير أن البيئة السياسية في دول المغرب العربي أنتجت نخب سياسية تفتقد إلى الخبرة والحكمة السياسية، وتسيطر عليها حالة سوء الظن وافتقاد الثقة، الأمر الذي أفضى إلى هشاشة القوى والأحزاب السياسية التي يمكن المراهنة عليها للسير بعملية التغيير السياسي والتحويل الاجتماعي، ومشاركة أفراد المجتمع في إدارة شؤون البلاد.

وقد ركزت النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي على محاربة الجماعات الإرهابية، وصبت اهتمامها على تسليح الجيوش على حساب تسليح الشعوب بالمعرفة والثقافة والتعليم الحديث، وتحقيق البناء والتنمية والعدالة الاجتماعية .

إن هذا الوضع أدى إلى اتساع الفجوة السياسية بين النخبة السياسية الحاكمة في دول المغرب العربي وشعوبها، الأمر الذي أفقد المجتمع قوته، وأصاب المجال السياسي التجريف والفساد الفكري، والقوى السياسية بالضعف والعقم.

الكلمات المفتاحية : النخبة؛ القرار ؛ الأزمة؛ الشرعية، الإغتراب.

***المؤلف المرسل :** د. ابراهيم سعد الشاكر فزاني

Abstract:

The political authority in the countries of the Maghreb has promoted a political situation based on the adoption of a pluralistic and democratic system, including political participation, peaceful transfer of power, competition between political parties, and the release of freedom of opinion and expression for members of society.

However, the political environment in the countries of the Arab Maghreb produced political elites lacking experience and political wisdom, and dominated by a state of mistrust and lack of confidence, which led to the fragility of political forces and parties that can be betted to advance the process of political change and social transformation, and the participation of community members in managing the affairs of Country.

The ruling elite in the Maghreb countries focused on fighting terrorist groups, and focused their attention on arming armies at the expense of arming people with knowledge, culture and modern education, and achieving construction, development and social justice.

This situation has led to the widening of the political gap between the ruling political elite in the countries of the Maghreb and their peoples, which has made society lose its strength, and the political field has ravaged, intellectual corruption, and political forces weak and sterile.

Keywords: Elite; Decision; Crisis; Legitimacy, Alienation

مقدمة:

ظهرت الدولة الحديثة في المغرب العربي بعد مقاومة عنيفة للإستعمار، حيث نشأ نموذج للدولة لم يكن معروف من قبل في التاريخ السياسي العربي، وهذه النشأة الفوقية فرضت إجراء تعديلات على البنية الإجتماعية التقليدية المؤثرة في نمط الدولة، وإنشاء بنية سياسية بغرض حماية نمط العلاقة بين الفئات التي أُدخلت على هذه البنية، وهذا ما جعل الدولة تظهر ككيان عصبوي فئوي.

وعلى الرغم من التحديث الذي اعتمدت عليه الدولة في المغرب العربي، إلا أنها لم تفلح في تأسيس بنية تعبر عن كل الفئات في المجتمع، وهذا ما جعل البنية السياسية والإجتماعية التقليدية تعيد انتاج نفسها باستمرار، إذ بقيت بنية الدولة محكومة بثقافة الراعي والرعية، يستند فيه توزيع السلطات إلى نظام الحصص بين الفئات المسيطرة.

فتصرف الدولة كفئة تتميز عن الفئات الأخرى في المجتمع أوقعها في أزمة مع مجتمعها، لتغدو الدولة تعبيرا عن المصالح المباشرة لفئة محددة من المجتمع، والتسويق لوهم سياسي يدعي التعبير عن المصلحة العامة في المجتمع، وكانت النتيجة تحول قوى الإختلاف داخل الدولة إلى قوى مصادمة.

عجز الدولة في المغرب العربي عن تجاوز الجذور التاريخية الفئوية لنشأتها أعاق بناء اجتماع وطني بين الجماعات التي تضمها كيانات الدولة الوطنية، وهذا ما جعل النخبة الحاكمة تفقد شرعيتها السياسية، بسبب افتقار المشهد السياسي إلى بني وهياكل مؤسسية راسخة وقوية مستمدة من جذور مجتمعاتها، وغياب المجتمعات المدنية المنظمة، مما أدى مع مرور الوقت إلى اهتزاز هيبة الدول في المخيال الشعبي، وبالموازات مع ذلك تبلورت نظم سياسية تسلطية تقوم على جمع السلطات بيد رئيس فرد أو نخبة أوليغارشية، أصبحت تعتقد بأن المناصب التي تتقلدها هي مناصب مكتسبة وموروثة.

أدى هذا المشهد السياسي في دول المغرب العربي إلى وجود أزمة سياسية يمكن التعبير عنها من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف أدت ممارسات النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي إلى تأزم القرار السياسي ؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي كالتالي :

- ماهي النخبة الحاكمة ؟؛
- ما هي سمات الحياة السياسية في دول المغرب العربي ؟؛
- ما هي تداعيات ممارسات النخبة الحاكمة على الحياة السياسية في دول المغرب العربي ؟

وتم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال توصيف الحياة السياسية في دول المغرب العربي، بالإضافة إلى توظيف المنهج المقارن للمقارنة بين النخب الحاكمة في الدول المغاربية.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وما تطرحه من تساؤلات فرعية تم اتباع التصميم التالي :

أولا : مفهوم النخبة

ثانيا : مظاهر أزمة القرار السياسي في دول المغرب العربي

ثالثا : انعكاسات ممارسات النخبة الحاكمة على الحياة السياسية في دول المغرب العربي:

أولا : مفهوم النخبة

استعملت كلمة النخبة في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات مواصفات معينة، واتسع استعمالها فيما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة كالوحدات العسكرية الخاصة، أو الطبقات العليا من النبلاء.

وأول استعمال رسمي لكلمة النخبة كان في اللغة الإنكليزية، حيث جاء ذكرها سنة 1823 في قاموس " أكسفورد " للغة الإنجليزية، حيث كانت هذه الكلمة تطلق على فئات اجتماعية معينة، وكان انتظار حتى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر حتى يتم استخدام هذا المصطلح في الكتابات السياسية والإجتماعية في أوربا، مع بداية التنظير للنخبة من خلال اسهامات " فيلفريدو باريتو " (VIELFREDO PARETO)[1].

1 تعريف النخبة اصطلاحا :

يعتبر مفهوم الصفوة أو النخبة من المواضيع المهمة التي اهتم بها علماء الإجتماع السياسي بالدراسة و التحليل، لأنه يمثل جانب مهم من النظام السياسي الإجتماعي، كما أنه يساعد على فهم بناء وتوزيع القوة في المجتمع، ومن ثم تشكل الجماعات التي تكون النخبة الحاكمة، ومعرفة سلوكها السياسي.

لقد تنوعت وتعددت تعريفات مفهوم النخبة، ويمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي:

- « النخبة هي فئة قليلة داخل المجتمع، لها مكانتها الإجتماعية العالية، وتؤثر أو تحكم بعض أو كل شرائح المجتمع الأخرى ». [2]
- « النخبة هي الأقلية المتميزة والأفراد المتميزون، أو القيادات الذين يمارسون نفوذا متفوقا على المجتمع ». [3]
- « النخبة مفهوم يشير إلى جماعة متميزة وفقا لقدراتهم وامتيازاتهم في مجال ما ».[4]
- « النخبة تضم أشخاص وجماعات، والذين بواسطة القوة التي يملكونها أو بواسطة التأثير الذي يمارسونه، يشاركون في صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات أم الأفكار، والأحاسيس والمشاعر التي يبدونها، أو التي يتخذونها شعارا لهم ».[5]

2 الأبعاد الرئيسية للنخبة

انطلاقا من التعريفات السابقة يتضح بأن النخبة في أي مجتمع لها أبعاد رئيسية يمكن تلخيصها كالآتي:

- وجود مجموعة سائدة تملك من الخصائص والصفات ما يميزها عن الآخرين؛
- النخبة هي ظاهرة جماعية، فهي لا تشمل فرد واحد، وإنما على مجموعة من الأشخاص؛
- تملك هذه المجموعة قدرات تؤهلها للتفوق والتميز على الآخرين في ميدان معين؛
- إن النخبة مفهوم نسبي، بمعنى أنها تمارس تأثيرها ونفوذها في مجال معين بشكل نسبي يتباين من مجتمع إلى آخر.

ثانيا : مظاهر أزمة القرار السياسي في دول المغرب العربي

لم تعرف الدولة في المغرب العربي مقومات العمل السياسي الحديث الذي يمكنها من مسايرة مظاهر دولة عصرية حديثة تحاكي النمط الغربي، أين تكون هناك دولة محكومة بقواعد سياسية واجتماعية عصرية توهلها لتجاوز موروثها التقليدي السلطاني.[6]

إن سيرورة الجمهوريات العربية في المغرب العربي كانت ميزتها الأساسية في البداية حكم رجال أقوياء، ففي الخمسينات حكم " الحبيب بورقيبة " في تونس، و " هواري بومدين " في الجزائر، و " معمر القذافي " في ليبيا في الستينات من القرن الماضي.[7]

فالنخبة الحاكمة في دول المغرب العربي هي في الأصل من البرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى، ولها تكوين عسكري، وصلت إلى الحكم بعد الإستقلال عقب ثورات وانقلابات عسكرية، فشكلت نخبة حاكمة وصفوة ثقافية وبيروقراطية، سيطرت على وسائل الإنتاج، واحتكرت العمل السياسي، بالتنسيق مع المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وبمساندة الأحزاب التي اندمجت معها وهيمنت على الحياة السياسية.

وبناءا على ذلك يمكن القول بأن النخب الحاكمة في دول المغرب العربي هي نخب ثورية تعبوية وصلت إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري أو ثوري، ولديها رؤية شاملة للتغيير، ولا تقبل التفاوض مع النخب البديلة، أو مع الجماهير، وهي تعتمد على حزب واحد يساعدها على حشد الجماهير ورائها.

غير أن عجز الدولة في المغرب العربي عن تجاوز الجذور التاريخية العصبوية الفئوية لنشأتها حال دون نجاح أي مشروع لتجسيد اجماع وطني بين الجماعات التي تضمها الدولة الوطنية، وهذا ما نتج عنه أزمة في المشهد السياسي، يمكن ذكر عناصرها في النقاط التالية :

1 ديمقراطية الواجهة :

تفتقد البنية السياسية في أغلب دول المغرب العربي إلى الدور الحقيقي الذي قامت من أجله، وهذا ما جعل البني والمؤسسات السياسية شكلية عاجزة عن تأطير العمل السياسي النابع من كل أطياف المجتمع.

إن الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي هي أنظمة محافظة، بحيث لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكلة الأساس استجابة للرأي العام، وعلى الرغم من أن لديها دساتير مكتوبة، تعترف بحرية الإعتقاد، وحرية الرأي، والحق في تكوين أحزاب، فإن الواقع يبين بأن تلك الأنظمة قمعية، وأنها تتخذ من الدستور دليلا على أنها ديمقراطية .

ومن جهة أخرى فإن نظم الحكم في هذه الدول لا تحترم مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك نظرا لاحتكار السلطة من القمة إلى القاعدة، والطاعة من القاعدة إلى القمة.[8]

وإن كانت دساتير هذه الدول تنص صراحة على وجود السلطة التشريعية، فإن مهامها شكلية، ومن قبيل الدعاية والتمويه، لا سيما وأن السلطة السياسية في تلك الدول قادرة على فرض موقفها عليها، وإخضاعها لإرادتها وسلطانها، وتولى النخبة الحاكمة لإنتخابات هذه المجالس أهمية بالغة، لأنها تضفي على النظام غطاء الشرعية الديمقراطية، وما لذلك من أهمية على الصعيد الخارجي. أما التمثيل الشعبي في هذه الدول فليس الغاية منه هو الأخذ بآراء المواطنين، وإنما الغرض منه هو الحصول على تأييد الوطنيين للسياسات القائمة عن طريق تعبئة اتجاهاتهم نحو تدعيم السياسات التي يفرضها الحاكم، ونظرا لما تشوب العملية الإنتخابية من تزوير في هذه الدول فإن الأغلبية البرلمانية تكون من نصيب أعضاء الحزب الحاكم بما يعزز من قبضة رئيس الحزب والدولة على البرلمان.[9]

إن هذه الممارسة السياسية جعلت المؤسسات التمثيلية في هذه الدول تفشل في إشراك المواطنين في العملية السياسية، وإيصال آرائهم وتصوراتهم.

ففي بداية التسعينات أقام النظام الجزائري واجهة سياسية مدنية جديدة مكونة من ممثلين عن أحزاب رسمية، لكن هؤلاء الفاعلين لا يتمتعون باستقلالية حقيقية، وقد شكل الكثير من أولئك ما يسمى بـ "المعارضة" البرلمانية.

ومع انتخاب الرئيس بوتفليقة منذ 1999، عرفت الحياة السياسية نوعا من التنميط السياسي، حيث انتخب الرئيس بوتفليقة لأربعة عهدات متتالية، وقد تميزت هذه المرحلة بهيمنة الأحزاب الموالية للنظام السياسي على الحياة السياسية، وهي حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، حزب التجمع الديمقراطي (RND)، إلى جانب الأحزاب المعارضة الشكلية مثل حزب العمال (PT) وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، وذلك في مشهد سياسي شبيه بالمسرح السياسي، الذي كان الهدف من ورائه هو جعل الناس يؤمنون بواقع واجهة الديمقراطية التي شكلها البرلمان والحكومة "المنتخبان" من ناحية، ومن ناحية أخرى صياغة ما يسميه البعض بـ "بوتيمكين الجزائر" [*](Algérie Potemkine) الذي يخفي السلطة الحقيقية لهيمنة "صانعي القرار".[10]

2 شخصنة السلطة :

أثبت التاريخ بأن النخب الحاكمة المتعاقبة في الدول المغاربية، ورؤساءها على وجه الخصوص رفضوا تقاسم السلطة مع منافسيهم،[11] إذ تشترك الأنظمة الحاكمة في دول المغرب العربي في صفة أساسية، وهي شخصنة السلطة، بمعنى جعل السلطة محصورة في شخص فرد أو عائلة، وهذا ما يتعارض مع مضمون السلطة السياسية التي هي تعبير عن إرادة جماعية كلية، وأن شخصنتها يجعل من الإرادة الجماعية إرادة وحيدة، مما يجعل المجتمع في النهاية مجتمع أبوي بعيد عن المجتمعات السياسية الحديثة، وفي هذا السياق يقول " الطاهر بن خرف الله " في كتابه : " النخبة الحاكمة في الجزائر": « يتولى القادة أو الرؤساء اتخاذ القرارات السياسية الإستراتيجية أو التكتيكية في إطار نمط من العلاقات الضيقة ». [12]

وفي المغرب، وبعد خمس سنوات من حكمه كسلطان ثم ملك المغرب المستقل بدأ محمد الخامس ينفرد بالحكم لمصلحته الخاصة والشروع في تصفية القوى المعادية له، حيث تعتبر سنة 1960 نهاية الوحدة الوطنية ونقطة تحول حقيقية في أسلوب الحكم، ففي 24 ماي عشية الإنتخابات الأولى في المغرب أقال محمد الخامس حكومة عبد الله إبراهيم، ليتولى بنفسه رئاسة حكومة ائتلافية، ويوكل نائبه لمولاي حسن، ابنه البكر ، رئيس أركان الجيوش، لينصب الملك بعدها نفسه على أنه "ممثل الأمة الأسمى "و " أمير المؤمنين "، وهو ما تُرجم في دستور 1962[13]. وفي نفس السياق قال محمد الخامس في خطاب له : « قبل نهاية سنة 1962 سنكون قد وفينا بوعدنا، وبمساعدة شعبنا سوف نقوم بتأسيس دستور يعرف وينظم السلطات الدستورية، ويعطي للجميع حق المشاركة بواسطة ممثليهم في تدبير شؤون البلاد ومراقبة أعمال الحكومة التي سوف تنشأ طبقا لمقتضيات هذا الدستور ».[14]

وفي تونس، باشر الرئيس الحبيب بورقيبة بعد خمسة سنوات من توليه رئاسة البلاد إبعاد مجموعة "اليوسفيين"، من خلال اعتقالهم وتعذيبهم وتقتيلهم، وبالموازاة مع ذلك كلف بورقيبة فريقًا أمنيًا لتنفيذ مهمة اغتيال صالح بن يوسف - المعارض المقلق - ، وضمان التفرّد بالزعامة، حيث أُغتيل بتاريخ 02 أوت 1961 في فرانكفورت بألمانيا، وكانت جريمة الدولة هذه بمثابة البداية لتأسيس بورقيبة للنظام التسلطي في تونس المستقلة.[15]

ومن هذا المنطلق فإن الصفة الرئيسية للنخبة الحاكمة في دول المغرب العربي هي السلطة المطلقة، حيث ينحصر صنع واتخاذ القرارات السياسية في القادة والرؤساء، وهذا ما يؤدي إلى التفرد في ممارسة السلطة بعيدا عن كل المؤسسات السياسية، مما نتج عنه تهميش أفراد المجتمع عن كل مشاركة حقيقية في العملية السياسية، وهذا ما يتمخض عنه ركود سياسي. فبالإضافة إلى قيام رئيس الدولة برسم السياسة العامة لدولته، واختيار رئيس الوزراء منفردا، فإنه يملك صلاحيات تشريعية تتمثل في حقه في اقتراح مشروعات القوانين، والتشريع خارج دورات انعقاد المجلس في حالة الضرورة، وتجميد العمل بالدستور كمثال المغرب في عام 1965، واستيلاء الجيش على السلطة في الجزائر عام 1991، وزيادة على كل مما سبق فإن للرئيس صلاحيات قضائية تتمثل في تعيين القضاة، وترؤس أعلى المؤسسات القضائية.

وهذا هو بورقيبة في تونس يعلن في 12 أفريل 1975 عن تنصيبه رئيسا لتونس مدى الحياة : « حقيقة تعييني مدى الحياة على رأس الدولة لا يمكن إلا أن يكون إجلالاً للعيون من كل انحاء العالم الى رجل يتطابق اسمه مع تونس .[...] نعم ، لقد نظفت البلد من كل العيوب التي جعلته قبيحًا، كما اقتلعت بعض العادات السيئة، وحررته من نير العبودية .[...] فترة وجودي على رأس هذا البلد سوف تترك أثرا لا يُمحى لعدة قرون ».[16]

أما عن مكونات النخبة الحاكمة في هذه الدول، فهي تتمثل في العائلة الرئاسية، وثلة صغيرة من المستشارين القادمين من مؤسسة الجيش والوكالات الأمنية ورجال الأعمال، وكبار أفراد الجيش، والوكالات الإستخبارية والشرطة، بالإضافة إلى مجموعة صغيرة من الرأسماليين الموالين للنظام، الذين يحصلون على مزايا نظير ما يقدمونه من دعم مالي وتأطير تنظيمي.

في الجزائر وبعد توليه الحكم في بداية عهدته الأولى (1999 - 2004) رفض الرئيس " بوتفليقة " أن يكون ربع رئيس"، أو "رئيس هاو"، أو "رئيس في مرحلة التدريب "، ومصرحا في محطات عديدة عن عدم رضاه عن الدستور الجزائري لعام 1996، وطريقة تنظيمه للسلطات بين مختلف المؤسسات ومراكز القرار السياسي، وهذا ما دفعه في النهاية إلى تعديل الدستور من أجل انتخابه لعهدة ثالثة، كما أنه ألغى الكثير من المؤسسات الإستشارية، وهذا ما يوضح بصفة جلية هدف الرئيس نحو تركيز السلطة في شخصه، وإعادة القوة إلى مركز الرئاسة على شاكلة الحالة البومدينية التي عاشها عن قرب في علاقته بالمؤسسة العسكرية وحتى رئاسة الحكومة، كما عين على رأس الهيئة التشريعية أكبر الموالين له.[17]

3 غياب المعارضة أمام سيطرة النخبة الحاكمة في المجال السياسي:

إن المشهد السياسي في دول المغرب العربي يبين بأن هناك هندسة سياسية للمجال السياسي على مقاس النخبة الحاكمة ومصالحها، وبذلك ينعدم وجود مجال سياسي كمجال عمومي ينتمي إلى الحق العام تتقاسمه مختلف قوى المجتمع بقوة القانون والدستور، وبالتالي يصبح المجال السياسي عبارة عن ملكية خاصة للنخبة الحاكمة، وليس ملكية عمومية لكل أطياف المجتمع، وتكون النتيجة المحتومة لذلك الواقع هو غياب المعارضة على المشهد السياسي.

ففي الجزائر يعتبر حزب جبهة التحرير الوطني الحزب القوي الوحيد المهيمن على المشهد السياسي منذ 1962 إلى أكتوبر 1988، فهو إرث الحرب الثورية التحررية، وهو الحزب الذي انصهرت فيه كل الأطياف السياسية أثناء الثورة، وبذلك كان يرفض أي قوى معارضة تنشأ خارجه بعد الإستقلال، فالحزب الشيوعي الذي حاول الإنبعاث من جديد بعد الإستقلال، سرعان ما تم حظره، وجبهة القوى الاشتراكية(FFS)، الذي وُلد في المعارضة عام 1963، تم حظره في 1965.[18]

ففي سبتمبر 1962 وقعت معارك طاحنة بين جيش التحرير الوطني القادم من تونس والمغرب، وبين قوات الولاية الثالثة التي انهزمت واستقرت بمنطقة القبائل، ونتيجة لذلك أُبعد القادة القبائل عن مراكز القرار، وفي سبتمبر 1963 أسس عيط أحمد جبهة القوى الإشتراكية من أجل المطالبة بالمساواة بين كل اللذين ناضلوا من أجل الإستقلال، غير أن الجيش قام بسحق هذه الحركة التمردية، ونتج بعدها قطيعة بين منطقة القبائل والحكام الجزائريين.[19]

وحتى بعد اقرار الرئيس الشاذلي بن جديد التعددية في دستور 1989، فإن الجزائر فشلت في التحول السياسي (1990 - 1991)، وذلك بعد توقيف المسار الإنتخابي بعد فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ.[20]

ويرافق إحكام النخب على المجال السياسي في دول المغرب العربي اتباع سياسات قمعية اتجاه قوى المعارضة في المجتمع، وذلك عن طريق مصادرة حريات الأفراد وحقوقهم، وإخضاع كل أنواع النشاط الفردي للرقابة، إذ أنها لا تعترف بحرية التعبير، وحرية الإجتماع، ولا ترخص بوجود معارضة داخل الدولة، وبالموازاة مع ذلك تلجأ النخبة الحاكمة في تلك الدول إلى

أساليب الترهيب في تعاملها مع المعارضين للنظام، وذلك حتى يتسنى لها السيطرة على كل الجماهير، وفرض ايديولوجيتها على الرأي العام.

وفي الأنظمة التسلطية في دول المغرب العربي عادة ما تستخدم حجة " المؤامرة " للتخلص من المعارضة التي تشكل خطرا على النظام، فنسج خيوط مؤامرة هي طريقة استعملتها الإدارة الإستعمارية لتفكيك المنظمات والتيارات التحررية، وبعدها استخدمتها الشرطة السياسية في الدول المستقلة في المغرب العربي.[21]

ففي المغرب أول مؤامرة مزعومة كشف عنها النظام هي ضد حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية عام 1963 الحزب اليساري للمهدي بن بركة، الذي تأسس عام 1959، حيث تم إلقاء القبض على حوالي خمسة آلاف ناشط في الحزب، ومحاكمتهم بأقصى درجات التعسف، وكان الهدف من وراء ذلك هو تفكيك الحزب بعد الإنتخابات التشريعية عام 1963 التي حظي فيها الحزب بتأييد شعبي تحت قيادة زعيمه الكاريزمي، ليتم بعد سنتين اختطاف بن بركة وقتله في باريس.[22]

إن النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي لا تعترف بمبدأ الشعب هو مصدر السلطة، فهي تتعامل مع شعوبها من منطلق أنها شعوب قاصرة، لا تعرف البعد الحقيقي للمصلحة العليا للوطن، وبالتالي فهي ترى في كل قوة معارضة بأنها تهديد أمن واستقرار الدولة، وفي هذا المعنى يقول " عبد الحميد متولي " في كتابه : " نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية ": « إن الفرد في هذه الدول ليس غرض الدولة، وإنما هو خادمها، تفرض عليه الواجبات قبل أن تمنح له الحقوق، وحياته رهن إشارة الدولة، ولا يتصرف في أي شيء إلا وفق مقتضيات الصالح العام، والحاكم الديكتاتور هو الذي يحدد المقصود بالصالح العام ».[23]

4 المؤسسة العسكرية ودورها في صناعة القرار:

تحظى المؤسسة العسكرية في دول المغرب العربي بدرجة عالية من التنظيم والإنضباط والإحترام، ولها موارد مالية ضخمة، وهي تعتبر كذلك طرفا رئيسيا في معادلة صنع القرار في دول المغرب العربي، وما يدل على ذلك هو وجود عسكريين على رأس الدولة.

فخلال الحراك الشعبي الذي عرفته بعض الدول العربية لم يكن موقف المؤسسة العسكرية موحدا اتجاه ثورات التغيير، ففي بعض الدول وقفت المؤسسة العسكرية إلى جانب الحراك

الشعبي، وعجلت بإسقاط العائلة الحاكمة كما حدث في مصر وتونس، أما في بعض الدول الأخرى التي كانت المؤسسة العسكرية فيها غير موحدة ، فإنها انقسمت بين مؤيد للثورة، وانشقت على النخبة الحاكمة، ولكن بقيت النخبة العسكرية الموالية للنخبة الحاكمة موالية للرئيس وعائلته.[24]

ففي الجزائر لعبت المؤسسة العسكرية دورا محوريا في الأزمات السياسية التي عرفتها البلاد منذ الإستقلال، وكانت طرفا رئيسيا في اتخاذ القرارات المصيرية، حيث كانت البداية مع الرئيس هواري بومدين الذي قاد انقلاب ضد الرئيس بن بلة في 19 جوان 1965، كما تدخل الجيش في بداية التسعينات عقب استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992 لإيقاف المسار الإنتخابي بعد فوز التيار الإسلامي في الإنتخابات التشريعية، ليتم تنصيب الرئيس محمد بوضياف رئيسا للبلاد وهو أحد مؤسسي حزب جبهة التحرير الوطني في 1954، وشخصية معارضة تاريخية لفترة ما بعد الإستقلال، والذي تم اغتياله شهور قليلة بعد ذلك في 29 جوان 1992، لتدخل الجزائر في نفق العشرية الحمراء، وفي 1999 تم تعيين الجنرال اليمين زروال على رأس الدولة الجزائرية، ليزكي بعدها الجيش رئيسا مدنيا وهو عبد العزيز بوتفليقة. هذا الأخير الذي أعلن نيته عن الترشح لهدة خامسة دفعت الجيش مرة أخرى للتدخل في الحياة السياسية باسم حماية مؤسسات الدول حسب ما ينص عليه الدستور في 02 أفريل 2019، ليتولى الجيش إدارة شؤون البلاد، والإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019.[25]

وفي 7 نوفمبر 1987 قام زين العابدين بن علي بانقلاب عسكري على الرئيس الحبيب بورقيبة الذي حكم البلاد لثلاثة عقود منذ استقلالها عام 1956، حيث دبر بن علي - الوزير الأول آنذاك - مع الحبيب عمار - رئيس الحرس الوطني - انقلابا بحجة عجز رئيس البلاد على أداء مهامه، وفي تصريح مقتضب في الإذاعة فجر 7 نوفمبر 1987 قال بن علي : « لقد وصل شعبنا إلى مثل هذا المستوى من النضج [...] لدرجة أن كل عناصره ومكوناته" يمكن أن تقدم مساهمتها البناءة في إدارة شؤونها، وفقاً لمبدأ الجمهورية التي تمنح المؤسسات كامل طاقتها وتضمن شروط الديمقراطية المسؤولة. [...] شعبنا جدير بحياة سياسية متطورة ومؤسساتية ، تقوم حقًا على نظام التعددية الحزبية ».[26]

5 تزايد دور رجال الأعمال على الساحة السياسية :

وذلك بداية من السبعينات من القرن العشرين مع الإنطلاق في اتباع سياسات الخوصصة الإقتصادية، وسعيا لجذب الإستثمارات الداخلية، وهي كلها عوامل ساعدت على تزايد دورهم الإقتصادي ونفوذهم السياسي، ففي الجزائر انخرط رجال الأعمال في أكبر الأحزاب الجزائرية الحاكمة، كما تهيكل هؤلاء في منتدى رجال الأعمال بزعامة " علي حداد "، وأقاموا تحالفات مع أكبر نقابة عمالية برئاسة " سيدي السعيد "، وتمكن رجال الأعمال من الاقتراب من دوائر صنع القرار بفضل ما يقدمونه من خدمات متميزة للنخبة الحاكمة، إذ قام " علي حداد " بتمويل الحملة الإنتخابية للرئيس " بوتفليقة " عام 2009، ودعم ترشحه بقوة، وهذا ما أدى إلى التأثير على القدرة التنافسية للأحزاب السياسية في الإنتخابات بمستوياتها المختلفة بسبب توظيف المال في السياسة .

ثالثا : انعكاسات ممارسات النخبة الحاكمة على الحياة السياسية في دول المغرب العربي

إن الطابع التسلطي للنخبة الحاكمة في دول المغرب العربي أدى إلى استمرار أزمة الحكم على صعيد الممارسة السياسية، ويبرز ذلك بصفة جلية في النقاط التالية:

1 أزمة المشاركة السياسية :

تعتبر المشاركة السياسية من أهم المقومات في إرساء البناء المؤسساتي للدولة، والمشاركة السياسية هي : « السلوك المباشر أو الغير مباشر الذي يلعب الفرد بمقتضاه دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يؤثر في اتخاذ القرارات، وتحديد الأهداف العامة في المجتمع ».[27]

والمشاركة السياسية هي أيضا : « تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر ». [28]

ولكن انغلاق البنية السياسية في دول المغرب العربي، وعجزها عن تلبية مطالب ورغبات القوى الإجتماعية المختلفة أدى إلى غياب المشاركة المجتمعية في العملية السياسية، وبالتالي

أصبحت العملية السياسية منفصلة عن الإرادة الشعبية ومتعارضة معها، ليحل محلها القمع والخوف، واللذان أصبحا أساس العلاقة بين السلطة والمجتمع في دول المغرب العربي.

وفي إطار هذا الإنحطاط السياسي، وما تبعه من انتشار ظاهرة عدم الإستقرار السياسي، وتعاقب الإنقلابات العسكرية، وتولي السلطة مجموعة من النخب العسكرية والمدنية، انتشرت نظم الحكم الإستبدادية، والسلطة المطلقة، التي تحتكر السلطة من جانب نخبة واحدة، ولا تسمح بتداولها مع القوى السياسية الفاعلة في الحياة السياسية.

إن هذا التركيز المفرط للسلطة والإدارة في أعلى قمة الهرم السياسي، أدى إلى تجنيد المؤسسات الأمنية من أجل دعم وحماية السلطة والحفاظ على الإستقرار السياسي، فظهرت ما يسمى " بالدولة الأمنية " في دول المغرب العربي، فبرزت النخبة الحاكمة وكأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة من خلال تكييف وترويض مؤسسات الدولة مع مصالح تلك النخب الحاكمة، وهذا ما جعل الدولة في نهاية المطاف دولة تسلطية تحتكر مصادر القوة السياسية والسلطة في المجتمع لصالح النخب الحاكمة، ومستندة في شرعيتها إلى استعمال القوة السافرة أكثر من اعتمادها على الشرعية العقلانية.[29]

إن هذا الواقع افقد قوى المعارضة أي أمل في الوصول إلى السلطة، وهذا ما تولد عنه أزمة مشاركة سياسية في بلدان المغرب العربي.

2 الإغتراب السياسي وسلبية المواطن المغاربي:

يعتبر الإغتراب السياسي في المغرب العربي نتيجة منطقية لأزمة المشاركة السياسية، فهناك علاقة بين الإغتراب السياسي والمشاركة السياسية، حيث أنه كلما زادت مشاركة المواطن في الحياة السياسية، واتسع اندماجه مع النسق السياسي لمجتمعه كلما تراجعت لديه النزعة العنفوية السياسية لديه.

يشير الإغتراب السياسي في معناه العام إلى التباعد عن آداء دور، ليس لعدم القدرة، بل لتقييم الفرد لذاته وللموقف السياسي، وتصوره للموقف أهم في إنتاج الإغتراب من الموقف الفعلي أو الواقعي، وللإغتراب السياسي أبعاد:

- انعدام المعنى السياسي؛

- انعدام المعيار السياسي؛
- العزلة السياسية؛
- اللامبالات السياسية.[30]

فالإغتراب السياسي هو شعور المرء بعدم الرضا أو عدم الارتياح للقيادة السياسية، والرغبة في تجنبها، والإبتعاد عنها، وعدم الإكتراث بالسياسات الحكومية والنظام السياسي. ويعتبر فقدان المصداقية في النخبة الحاكمة أهم العوامل المؤدية إلى الإغتراب السياسي، حيث أن صناعة القرارات في دول المغرب العربي تفتقد إلى الثقة، بسبب التناقض بين القول والفعل.

إن انتشار الإغتراب السياسي في المجتمع ينتج عنه سلوكات تظهر في صورتين :

الأولى : هي التبلد السياسي : والتي تتجلى مظاهره في عدم الإهتمام بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والعزوف عن المشاركة في الإنتخابات، والإهتمام بتحقيق المصالح الشخصية الضيقة ولو على حساب المصلحة العامة، والشعور بعدم الإنتماء؛

أما الصورة الثانية لرد الفعل عن الإغتراب السياسي، فهي : العنف، ولاسيما بين أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع، نتيجة الشعور بالإحباط والحرمان الإجتماعي، ويتطور هذا العنف ليصبح تهديدا حقيقيا ليس للنظام فقط وإنما لكل المجتمع.

وفي هذا السياق يقول " رودجر أوين " في كتابه : " الحكام العرب : مراحل الصعود والسقوط ": « تعتبر السلطة الشخصية شديدة الهشاشة، ومزعزعة بسبب وجودها في يد فرد واحد، إن سلطة كهذه تعتبر خطرا على مصلحة الأمة لأنها تنمي الكبرياء والإستخفاف في نفس صاحبها، وتنمي الذل والخضوع في نفوس الآخرين ».[31]

كما أن حالة الإغتراب السياسي تساهم في زيادة السلوك السلبي لدى أفراد المجتمع، ويظهر ذلك في تفضيل المصلحة الشخصية على الصالح العام، وانتشار ظاهرة الغش لكسب الملايين دون اعتبار لأي قيم أخلاقية، فهناك من يبني المباني المغشوشة، أو يستورد الأغذية الفاسدة، أو يؤسس شركات وهمية، أو يختلس أموال الدولة، وكأن مستقبل الوطن والأمة لا يعني أحد، وفي هذا الإطار يقول " محمد عباس " في كتابة : " النخبة والغاشي " : « الفساد والرشوة

واستغلال المناصب والنفوذ وغيرها من الظواهر الإنحرافية هي من الشرور الملازمة للحياة السياسية وأنظمة الحكم في كل العهود والأمصار، فالمشكلة إذا لا تمكن في وجود مثل هذه الإنحرافات، بل في درجة حدتها وخطورتها على المجتمع، بما في ذلك الطبقة الحاكمة نفسها».[32]

3 أزمة الشرعية للنخبة الحاكمة :

تعتبر الشرعية الوسيلة الهامة التي تؤهل النظام السياسي لتسيير عملية الحكم وتبرير وجودها واستمراريتها، فالنظم السياسية القائمة همها الرئيسي هو إحراز رضا وقبول شعوبها. ويقصد بالشرعية السياسية عموما قبول المجتمع للنظام السياسي، واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الأدوار السياسية هو النمط الذي يستحق الولاء.[33]

وبالنسبة للنخبة الحاكمة في دول المغرب العربي فإن احتكارها للحكم وغياب المنافسة، مع عدم وجود تداول على السلطة، واتباع آليات غير ديمقراطية جعلها تعاني من أزمة الشرعية، وهذا ما جعلها تلجأ إلى العنف والقوة والإستبداد لفرض وجودها قسرا، وتجاوز عقدة الشرعية التي تفتقر إليها النخبة السياسية الحاكمة ذات التمثيل السياسي والإجتماعي الضيق.[34]

إن دول المغرب العربي مازالت تعاني من الوهن التاريخي الذي لازمها منذ تكوينها، فهي لم تعرف لحد الآن نموذج لدولة قانونية يخضع فيها الجميع لسيادة القانون، وعلى الرغم من تنوع مصادر شرعية تلك النظم، فإنها لم تطور قواعد الشرعية الدستورية بما يجعل المؤسسات السياسية مفتوحة أمام المشاركة السياسية الواسعة.

فغياب الشرعية في علاقة السلطة بالمجتمع تؤدي إلى غياب شرعية هذه السلطة، وهذا ما يحرمها من ولاء المجتمع، وهذه الحالة تعاني منها النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي، حيث لم تفلح النخبة الحاكمة في إيجاد نظام عام شرعي تجتمع داخله فضاءات سياسية واجتماعية متعايشة مع اختلافها، إذ أن انفصال النخبة الحاكمة عن المجتمع، وعدم قدرتها على تلبية مطالبه أدى الى اهتزاز شرعية تلك النخب في مجتمعاتها.

لقد اعتمدت النخبة الحاكمة على مصادر مختلفة في تبرير شرعيتها، ففي البداية اعتمدت على الشرعية الثورية، ونظرا للتطورات الداخلية والخارجية وحفاظا على شرعيتها،

تبنت النخبة الحاكمة في المغرب العربي سياسيات ديمقراطية قوامها التعددية الحزبية، والمؤسسات النيابية، غير أن ذلك كان عبارة عن إصلاحات شكلية وحلول زائفة لا تنم عن اكتساب شرعية حقيقية، وهذا ما أبقى الحياة السياسية تعاني من أزمة الشرعية.

الخاتمة:

إن دراسة النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي مكن من معرفة علاقات القوة السائدة داخل المجتمع، وسمح بالوقوف على حقيقة العلاقة القائمة بين السلطة والمجتمع في دول المغرب العربي، وأتاح الوصول إلى جملة من الإستنتاجات يمكن عرضها على الشكل التالي:

- إن النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي تقوم على مركزية قوية، مما جعلها تفشل في التنسيق بين الأجزاء المكونة للحكم، فهي تمتاز بعدم خضوعها للتشاور، وعدم الإستجابة للضغوط الشعبية؛

- إن هم النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي هو إثارة إعجاب جماهيرها وداعميها في الخارج أي القوى الكبرى، معتقدة في ذلك بأنها البديل الأمثل عن الشرعية الداخلية التي تفتقدها يوما بعد يوم؛

- فشل النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي في ادخال غالبية الشبان في نظمها السياسية، وهذا ما جعل الشباب المغاربي يفكر في الهجرة نحو الخارج؛

- اعتمدت النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي على نمو اقتصادي ثابت من أجل توفير الوظائف والسلع والخدمات لشعوبها، وهذا ما جعل القطاع الإقتصادي يخضع للإحتكاريين الذين لا يؤمنون بالأسواق الحرة؛

- استندت النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي في شرعيتها على مظاهر من الشرعية الدستورية، قوامها تنظيم انتخابات يشوبها الكثير من التلاعب؛

- فشل النخبة الحاكمة في ممارسة السلطة داخل الدولة، بسبب ممارساتها اللاديمقراطية، والعنيفة والإستبدادية، التي نفرت المواطنين من الإنتماء إليها؛

- إن نموذج التوحيد القسري الذي مارسته النخبة الحاكمة في دول المغرب العربي قد نجح في إخضاع كل محاولات عملية الإندماج والتوحد.

الهوامش :

[1] ت. ب. بوتومور، النخبة والمجتمع، ترجمة : جورج جحا، ط 02، لبنان، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988، ص 05.

[2] مولود زايد الطيب، علم الإجتماع السياسي، ط 01، ليبيا : دار الكتب الوطنية، 2007، ص 189.

[3] حسين عبد الرحمان رشوان، في القوة والسلطة والنفوذ، مصر : مركز الإسكندرية للكتاب، 2007، ص 149.

[4] خالد كاظم أبو دوح، النخب الإجتماعية في مصر، مصر : النخبة للطباعة والنشر، ص 2017، ص 27

[5] يوسف يوسف حسن، علم الإجتماع السياسي، ط 01، الأردن، عمان : مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص 47.

[6] عمر جمعة العبيدي، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية : فلسفة في العلوم السياسية، ط 01، المملكة الأردنية الهاشمية : دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014، ص47.

[7] رودجر أوين، الحكام العرب : مراحل الصعوط والسقوط، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، ط 2، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، ص 45.

[8] فضل الله محمد اسماعيل، أزمة القرار السياسي في دول العالم الثالث: دراسة في فلسفة السياسة، ط 02، مصر، الإسكندرية : مكتبة بستان المعرفة، 2005، ص 15 .

[9] نيفين مسعد، "صنع القرار في الوطن العربي من منظور مقارن"، ورد في : كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، ط ، لبنان، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 648.

* في السياسة والإقتصاد ، تعتبر "بوتيمكين " (Potemkin) أي بناء هدفه الوحيد هو توفير واجهة خارجية لدولة تعاني من سوء الأداء ، مما يجعل الناس يعتقدون أن البلد يسير بشكل أفضل.

[10] François Gèze, Une démocratie de façade, une société verrouillée, Dans Hirak en Algérie : L'invention d'un soulèvement, paris, France : La Fabrique Éditions, 2020, p. 50.

[11] Khadija Mohsen-Finan, Pierre Vermeren, " Le pouvoir ne se partage pas ", dans dissidents du Maghreb, Paris, France : Belin, 2018, p.49.

[12] الطاهر بن خرف الله، النخبة الحاكمة في الجزائر (1962 - 1989)، الجزء الثاني، الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 55.

[13] Khadija Mohsen-Finan, Pierre Vermeren, " Le pouvoir ne se partage pas ", dans dissidents du Maghreb, op.cit. p.68

[14] عبد اللطيف أكنوش، تاريخ المؤسسات والوقائع الإجتماعية بالمغرب، الدار البيضاء، المغرب : افريقيا الشرق، 1980، ص 148 – 149.

[15] Michel Camau, Vincent Geisser, " Nouvelles élites et combat national du populisme à l'autoritarisme ", dans Le syndrome autoritaire, Paris, France : Presses de Sciences Po, 2003, p. 152.

[16] Belkhodja Tahar, Les Trois Décennies Bourguiba, 3 ed, Tunis : Sotepa Graphique, 2010, p.28.

[17] عبد الناصر جابي، " الحالة الجزائرية"، ورد في : كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية ، ط 01، لبنان، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 91.

[18] Pierre Vermeren, " Petite histoire des dissidences en Algérie ", revue ESPRIT, juin 06, 2019, p. 72.

[19] ايف لاكوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة : زهيدة درويش جبور، ط01، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة : هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة)، 2010، ص 294.

[20] Luis Martinez, "Maghreb : vaincre la peur de la démocratie ", Cahier de Chaillot, N° 115, Paris, France : Institut d'Etudes de Sécurité, Union européenne, avril 2009, p. 18.

[21] Pierre Vermeren, " L'autoritarisme, entre transmission d'États et répression des libertés ", dans le choc des décolonisations : De la guerre d'Algérie aux printemps arabes, paris, France : Odile Jacob, 2015, p. 34 – 35

[22] Ibid. p.55.

[23] عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية، مصر، الإسكندرية : منشأة المعارف، 1985، ص457.

[24] طارق متري وآخرون، التطورات السياسية في البلدان العربية، ط 01، لبنان، بيروت : دار شرق الكتاب للنشر، 2016، ص 95 - 96.

[25] Massensen Cherbi, " l'armée algérienne est-elle un gardien de la constitution ? du rôle de bouclier de la révolution socialiste à celui de garant des intérêts vitaux et stratégiques du pays ", Revue française de droit constitutionnel, 2021/4, N° 128, p. 47 – 48.

[26] Sophie Bessis, " De Bourguiba à Ben Ali, les paradoxes tunisiens ", dans Histoire de la Tunisie, Paris, France : Tallandier, 2019, p. 419.

[27] فاروق يوسف أحمد، علم الإجتماع السياسي، مصر، القاهرة : مكتبة عين شمس، 1987، ص 18 .

[28] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 340.

[29] خلدون حسين النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من منظور مختلف، ط 01، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 144.

[30] خولة عبد الحميد دبلة ، دور التصدع الأسري المعنوي في ظهور الإغتراب النفسي لدى المراهق، الأردن : دار الجنان للنشر والتوزيع، 2015، ص 101.

[31] رودجر أوين، الحكام العرب : مراحل الصعود و السقوط، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[32] محمد عباس، النخب والغاشى، الجزائر : منشورات مؤسسة الشرق، 2004، ص 191.

[33] شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا، مصر، القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2005، ص 57.

[34] عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع : جدليات التوحيد والإنقسام في الإجتماع العربي المعاصر، ط[01]، بيروت، لبنان : الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 52.